

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١

يربط موازنة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية

للسنة المالية ١٩٨٢/٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة ميناء الإسكندرية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٦٣,٢٥٣,٠٠٠ ج (ثلاثة وستون مليوناً ومائتان وثلاثة وخمسون ألفاً من الجنيهات وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٥٨,٦٠٠,٠٠٠ ج ثمانية وخمسون مليوناً وستمائة ألف من الجنيهات (موزعة على الأبواب التالية :

(أ) حملة الباب الأول - الأجور مبلغ ٣,٨٨٠,٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٥٤,٧٢٠,٠٠٠ جنيه (منه مبلغ ٣١,٤٠٩,٥٠٠ جنيه فائض الحكومة) .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٤,٦٥٣,٠٠٠ ج (أربعة ملايين وستمائة وثلاثة وخمسون ألف جنيه) .

ثالثا : "الإيرادات الجارية" :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٥٨,٦٠٠,٠٠٠ ج (ثمانية وخمسون مليونا وستمائة ألف من الجنيهات) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٨,٦٠٠,٠٠٠ ج .

رابعا : "الإيرادات الرأسمالية" :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٤,٦٥٣,٠٠٠ ج (أربعة ملايين وستمائة وثلاثة وخمسون ألف جنيه) على النحو التالي :

الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٤,٦٥٣,٠٠٠ ج .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٣ يوليه سنة ١٩٨١)

أنور السادات

